**.. أكد الدكتور/عبدالله السنفي - رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ان عدد قضايا المال العام المحالة إلى الجهات القضائية بلغ « ٢٣٥ » قضية فيما قدر حجم الأضرار الناجمة عنها بحوالي « ٢,٩ » مليار ريال بالإضافة إلى « ٢,٦ » مليون دولار، مشيرا إلى أن الكشف عن هذه القضايا يعود إلى مستوى العلاقات الوثيقة بين الجهاز والسلطات القضائية.**

**وأوضح في حديثه لـ « الثورة » بأن عدد المهام الرقابية التي نفذها الجهاز خلال العام الماضي وصلت إلى « ١٢١٠ » مهام رقابية بالإضافة إلى « ١٥٥١ » مهمة رقابية من خارج الخطة، مؤكدا على الدور الفعال الذي يطمح إليه الجهاز في مجال محاربة الفساد المالي والإداري واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها، كما تطرق إلى عدد من القضايا المتعلقة بدور الجهاز في هذا المجال .**

**وفيما يلي نص اللقاء :**

**أجرى اللقاء/أحمد مسعد الاسد**

### رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في حديثه لـ « الثورة »:

# ٢٣٥ قضية مال عام أحيلت للقضاء العام الماضي

## مكافحة الفساد وتجفيف منابعه.. قضيتنا الرئيسية

## ما تحقق للجهاز من تطور ملموس في المجال الرقابي يرجع للدعم اللامحدود من فخامة الاخ رئيس الجمهورية

● في البداية نود ان تسلطوا الضوء حول الأنشطة الرقابية التي يقوم بها الجهاز لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها ؟

– من المهم التنويه إلى أن الأهداف التي انشئ من أجلها هي أهداف عامة لها صفة الاستمرارية وتشمل على سبيل الحصر : تحقيق رقابة فاعلة على الاموال العامة والتأكد من أن استخدامها يتم وفقا لمعايير الكفاءة والفعالية والاقتصاد.

– المساهمة في تطوير أداء الوحدات المشمولة برقابة الجهاز في الجوانب المالية والإدارية، وكذلك المساهمة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

ويتم تحقيق تلك الأهداف من خلال جملة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي يتم ترجمتها إلى برامج وخطط سنوية، ومن ثم تبدأ الأنشطة الرقابية بمرحلة التخطيط وإعداد الخطة السنوية التي تستند إلى الالتزامات والاختصاصات القانونية الواردة بالقانون رقم «٣٩» لسنة ١٩٩٢م حيث يبدأ تنفيذ تلك الخطط من خلال تنفيذ المهام الرقابية ميدانيا بواسطة فرق المراجعة التي تضم الكادر الفني للجهاز.

### منهجية الجهاز

وهذه العملية تتم على مستوى الوحدات المشمولة برقابة الجهاز في مختلف محافظات الجمهورية، ويمكن الإشارة هنا إلى أن عدد المهام الرقابية المنفذة خلال العام ٢٠٠٤م بحوالي «١٢١٠» مهام رقابية بخلاف «١٥٥١» مهمة من خارج الخطة ويخضع تنفيذ المهام الرقابية للإشراف والمتابعة الميدانية من قبل نواب ومدراء العموم للتأكد من الالتزام بمنهجية الجهاز وبعد الإنتهاء من تنفيذ المهام يتم إعداد التقارير الرقابية وفقا للمعايير الواردة بمنهجية الجهاز حيث تخضع تلك التقارير لمتطلبات التأكد من الجودة ويتولى المكتب الفني بالجهاز مراجعة التقارير قبل إصدارها، هذا وقد بلغت عدد التقارير الرقابية الصادرة من الجهاز خلال العام الماضي بحوالي «١٣٣٨» تقريرا .

### جوانب القصور

● ما مدى إسهامات الجهاز في عملية إنجاح برنامج الاصلاح المالي والإداري في مجال مكافحة الفساد؟

– نعم هناك إسهامات كبيرة للجهاز في هذا المجال وملموسة على الواقع العملي وبطبيعة الحال توجد آلية تستند على ما تحقق من تطور في مختلف مجالات العمل الرقابي وترتبط هذه الآلية بثلاثة محاور رئيسية يمكن إبراز أهم ملامحها وما تضمنت من تدابير على النحو التالي:

– أولا في المجال الرقابي: يجب أن تشتمل التقارير الرقابية للجهاز على تقييم شامل لأنظمة الرقابة الداخلية بهدف تحديد جوانب القصور وبيان آثارها واقتراح المعالجات اللازمة وعقد لقاءات مع الاخوة المسؤولين في الوحدات المشمولة برقابة الجهاز بهدف دراسة الظواهر السلبية التي تشوب أداء الوحدات وإعداد برامج تسمح بتلافي جوانب القصور القائمة.

– وفي المجال التشخيصي: أن تتضمن أهداف التدقيق الكشف عن الأعمال غير القانونية والتركيز على الأنشطة الحرجة التي قد ترتفع فيها مخاطر الفساد مثل أنشطة المبيعات والتحصيل ومنح الإئتمان والتعاقدات وكذا المشتروات ومنح الامتيازات والرخص ، ورفع قدرات الكادر الفني في مجال الكشف عن المخالفات والانحرافات من خلال برامج تدريب متخصصة وتبادل الخبرات مع الاجهزة في الدول الشقيقة والصديقة في مجال مكافحة الفساد والكشف عن الأعمال غير القانونية.

– أما المجال العلاجي فيتمثل في: تكليف مجموعة من الباحثين المتخصصين بالجهاز لدراسة وتقييم القوانين ذات العلاقة بالمال العام وتحديد الثغرات وجوانب القصور فيها خاصة فيما يتعلق بمدى كفاية وعدالة العقوبات الواردة بتلك التدابير مع الجرائم المرتكبة في تحقيق الردع للمخالفين وكذا العمل على التطور المستمر لعلاقات العمل مع الجهات القضائية بما يفيد البت في قضايا المال العام دون تاخير.

● كم تقدرون قضايا المال العام المحالة إلى الأجهزة القضائية للعام ٢٠٠٤م وحجم الأضرار الناجمة عنها؟

– بلغ عدد القضايا المحالة إلى الجهات القضائية خلال العام المنصرم المتعلقة بالاضرار بالمال العام بحوالي ٢٣٥ قضية مال عام أما عن حجم الأضرار الناجمة عن تلك القضايا فقد قدرت بحوالي ٢,٩ مليار ريال بالإضافة إلى ٢,٦ مليون دولار امريكي.

### منظومة متكاملة

● إذاً كيف تقيمون طبيعة العلاقة بينكم وبين الجهات القضائية؟

– في الحقيقة يرتبط الجهاز مع الجهات القضائية بعلاقة عمل وثيقة وتستند هذه العلاقة على حقيقة مفادها أن الجهاز ونيابة الأموال العامة ومحاكم الأموال العامة تشكل منظومة متكاملة تعزز من نظام المساءلة وتسمح بتوفير الحماية القانونية للأموال والممتلكات العامة وتسهم في محاربة مظاهر القصور والخلل والحد من التجاوزات والسلبيات التي تضر بالمصلحة العامة.

ولضمان فاعلية وكفاءة هذه المنظومة فلا بد من وجود تعاون جاد وتنسيق متكامل بين الأطراف الثلاثة سالفة الذكر.

وإدراكا من الجهاز بأهمية العمل المشترك وضرورة تفعيله فقد سعى منذ منتصف التسعينات إلى عقد لقاءات سنوية تضم الجهات الثلاث بهدف التشاور والبحث في المعوقات التي تشوب العمل والتعامل مع قضايا المال العام بما يضمن تحديد مواطن الخلل وأسبابه بعيدا عن الحساسية وبما يساعد على إيجاد آلية واضحة تعزز من سبل المتابعة وتتلافى بشكل رئيسي البطء القائم في تحريك قضايا المال العام والبت فيها دون تاخير.

وفي تطور حآسم له دلالته العميقة التي ترسخ أهمية قضايا المال العام صدرت توجيهات فخامة الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح حفظه الله بتشكيل لجنة عليا لقضايا المال العام ومكافحة الفساد وقد اسفرت أعمال اللجنة عن صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٣م بتشكيل لجنة عليا للتنسيق بين الأجهزة الرقابية والقضائية لتعزيز حماية المال العام برئاسة رئيس الجهاز وعضوية الاخ وزير العدل والنائب العام.

وبالتالي فإننا على ثقة تامة من قدرات هذه على وضع آلية واضحة تسمح بتجاوز المعوقات القائمة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الأموال العامة.

### علامة مضيئة

● ما هي أبرز التطورات التي شهدها الجهاز في نشاطه الرقابي خلال الخمسة عشر عاما الماضية؟

– إن ما تحقق من تطور في مختلف مجالات العمل الرقابي خلال الفترة المذكورة يرجع بشكل أساسي إلى الدعم اللامحدود الذي يحظى به الجهاز من قبل رئيس الجمهورية وهذا الدعم لم يكن وليد مصادفة أو حالة طارئة بل نهجا يستند على قواعد راسخة باهمية العمل الرقابي للجهاز لضرورة الاستفادة من مخرجاته كما ان هذا الدعم يظل علامة مضيئة في مسيرة العمل الرقابي في بلادنا ، وقد عمل الجهاز على مواكبة المتغيرات المتسارعة في كافة المجالات القانونية والاقتصادية والمالية والإدارية والعلمية وفقا لمفاهيم وأهداف العمل الرقابي وأساليب تقنيات حديثة ، بالإضافة إلى ممارسة قيادته ومتسببيه للنقد الذاتي على نحو يسمح بتدارك الخطأ والتعرف على أي فجوة قد تحدث بين ما هو قائم وبين ما يجب أن يكون ، وهو ما سمح للجهاز في تطوير قدراته وأنظمته بشكل مستمر وبالتالي فقد شهدت مسيرة العمل الرقابي تطورا جذريا شملت كافة المجالات سواء فيما يتعلق بالتشريع أو في تطوير وتعزيز القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية بالجهاز.

### مفهوم شامل

● كيف تنظرون إلى واقع التشريعات القانونية التي يعمل بموجبها الجهاز؟ وهل هي مواكبة للمستجدات الاقليمية والدولية؟

– في الحقيقة لقد شهد الواقع التشريعي للجهاز تطورا نوعيا في مواكبة التطورات التي حدثت في مفاهيم وأهداف العمل الرقابي محققا استقلالية الجهاز بمفهومها الشامل موسعا لنطاق الرقابة متجاوزا للصعوبات التي كانت قائمة في التشريعات الرقابية قبل إعادة تحقيق الوحدة ، ومن أبرز مفاهيم التطور التشريعي: التأكيد على استقلالية الجهاز بمفهومها الذي يشمل الاستقلال الوظيفي والعضوي والمالي وتوسيع السلطة القانونية للجهاز لتشمل الرقابة على الأموال العامة للتأكد من حسن إدارتها ، والمساهمة في تطوير أداء الوحدات المشمولة برقابة الجهاز في المجالات المالية والإدارية ، وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في الجانب الايجابي للرقابة الخارجية والمسؤوليات المهنية المرتبطة بها.

كما نص القانون على حق الجهاز في القيام بكافة أشكال الرقابة سواء من حيث النوعية التي تشمل الرقابة المالية والقانونية والرقابة على الأداء سواء من حيث التوقيت أو رقابة سابقة أو لاحقة ، ووفقا لتلك المعطيات سالفة الذكر نجد بأن التشريعات القانونية التي يعمل بموجبها الجهاز مواكبة للمتغيرات سواء كان على الصعيد المحلي فيما يخص السلطة المحلية أو على الصعيدين الاقليمي والدولي ، بالإضافة إلى الموارد البشرية التي نركز عليها باعتبار العنصر البشري هو المورد الهام وشرط أساسي لتفعيل العمل الرقابي وذلك من خلال التأهيل المستمر لكوادر الجهاز لتطوير قدراتهم ومهاراتهم لاستيعاب المهام الرقابية بقدر عال من الكفاءة.

## تربطنا بالجهات القضائية علاقات وثيقة لتعزيز نظام المساءلة وتوفير الحماية القانونية للمال العام

## تكرار المخالفات يرجع إلى ضعف الرقابة الداخلية والقصور في القوانين واللوائح وغياب المساءلة

### استراتيجية متكاملة

● ما مدى اهتمامكم بعملية التأهيل والتدريب الداخلي والخارجي للكوادر العاملة بالجهاز لتطوير مهاراتهم وأدائهم الرقابي؟

– كما اسلفت الذكر بأن عملية تأهيل الكوادر العاملة لدينا نوليها أهتماما بالغا وذلك إدراكا منا لأهمية تطوير الموارد البشرية كونها تمثل المحور الأساسي لنجاح العمل الرقابي للجهاز وبالتالي يمكن لنا إيجاز التطور الذي شهده مجال التدريب والتاهيل خلال الفترة الماضية بالآتي:

– توفير التجهيزات اللازمة للعملية التدريبية حيث يمتلك الجهاز مبنى خاصا للتدريب يحتوي على قاعات مجهزة بأحدث الاجهزة للعملية التدريبية.

– إعداد استراتيجية متكاملة للتدريب وإعداد المناهج التدريبية التي تحدد البرامج وفقا لاحتياجات المطلوبة والتطور المستمر في المادة التدريبية وكذلك استحداث لوائح التدريب وإعداد المدربين بالإضافة إلى صدور قرار رئيس الجهاز بإنشاء مركز للتدريب ، كما أن برامج التدريب بالجهاز لا تقتصر على كوادره بل تتعدى ذلك إلى كوادر الوحدات المشمولة برقابة الجهاز في مجال المحاسبة والمراجعة وكذلك خدمات المكتبة لطلاب الجامعات والدراسات العلمية.

وبالتالي فقد بلغ عدد البرامج التدريبية الداخلية بحوالي ٣٧١ برنامجا تدريبيا استفاد منها نحو ١٠١٠٩ متدربين ومتدربات وذلك بخلاف برامج التدريب الخارجية التي بلغت نحو ٢٠٨ برامج تدريبية بالإضافة إلى ما توفره المكتبة المهنية المتخصصة في مجالات المراجعة والمحاسبة والاقتصاد والإدارة والقانون وغيرها من التخصصات الأخرى وتوفير المراجع والدراسات المتخصصة بالعمل الرقابي من الدورات العربية والأجنبية التي تصل إلى ٣٠ دوره وهناك إدارة عامة للحاسوب تم إنشاؤها مؤخرا تضم حوالي ٢٠ متخصصا بعلوم الكمبيوتر.

### منهجية متكاملة

● هل لكم أن تحدثونا عن المنهجية المتبعة بالعمل الرقابي للجهاز التي تحكم أداءه؟

– على عكس طبيعة الأعمال الأخرى فإن العمل الرقابي تحكمه معايير وقواعد خلال مراحله المختلفة وهو ما يستدعي توفير منهجية متكاملة تحكم أداءه وتضع ضوابط على كوادره وبالتالي فقد شهد العمل الرقابي منذ التسعينات نقلة نوعية في هذا الجانب حيث نجح في إطار تحديث بنائه المؤسسي من وضع منهج عمل شامل للعمل الرقابي يستند على ركيزتين أساسيتين الأولى تتمثل في قانون الجهاز وما تضمنه من أهداف وما حدده من صلاحيات ومسؤوليات ومؤيدات قانونية.

أما الركيزة الثانية فتتعلق بتبني المعايير والقواعد المهنية الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة (الأنتوساي ) والمعروفة بمعايير الرقابة المالية ، وتبني تلك المعايير يكتسب صفة الالزامية بموجب نص المادة ١٢ من قانون الجهاز وقرار رئيسه في هذا الشأن.

كما ان منهجية الجهاز تتكون من ثلاثة أركان رئيسية الأول دليل السياسات العامة أو بما يعرف بدليل الاداء الرقابي الشامل، والركن الثاني يعرف بالمراشد التفصيلية والركن الثالث يتمثل في أوراق العمل وتوثيق المهام الرقابية المنفذة وقد خضع كل من دليل العمل الرقابي والمراشد وأوراق العمل لعمليات تطويرية مستمرة ، ويمكن القول أن الجهاز في الوقت الراهن يمتلك منهجية متكاملة تتوافق مع ماهو موجود في اجهزة الرقابة المتطورة.

### اختلالات قائمة

● ما هي الآليات المتبعة لتدعيم المساءلة على الجهات المسؤولة برقابة الجهاز؟

– إن الآليات المتبعة في هذا الإطار تاتي من خلال تطوير علاقات العمل بين الجهاز وكل من مجلس النواب ومجلس الشورى حيث يعتمد كلاهما وبشكل رئيسي على تقارير الجهاز الرقابية عند ممارستهما لدورهما الرقابي وعليه فإن الجهاز يحرص وبشكل مستمر على تطوير تقاريره بما يتلاءم ومتطلبات المساءلة التي يمارسها كل من مجلسي النواب والشورى ، أيضا تدعيم علاقات الجهاز والجهات القضائية من خلال عقد اللقاءات التشاورية بما يضمن إيجاد آليات واضحة لمتابعة قضايا المال العام والبت فيها دون تاخير.

كما تتم المساهمة في تحديث وتطوير القوانين والقرارات واللوائح المرتبطة بالجوانب المالية والإدارية بواسطة النظام المحاسبي الموحد، قانون المناقصات ، وقانون تنظيم منهج المراجعة والقرارات الخاصة بإنشاء إدارة المراجعة الداخلية في الوحدات الاقتصادية وإدارات الرقابة والتفتيش الداخلي بوحدات القطاع الإداري، وكذلك عقد اللقاءات الدورية مع الاخوة الوزراء، رؤساء مجالس الوحدات المشمولة برقابة الجهاز وتسليط الضوء على الاختلالات التي تشوب أنظمة الرقابة الداخلية بتلك الوحدات وما يصاحبها من ظواهر سلبية في الأداء المالي والإداري وتحديد الأسباب بما يمكن تلك الجهات من التعرف على الاختلالات القائمة وتحديد المسؤولية عن وجودها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجاتها.

### ثغرات وغموض

● ما أسباب تكرار المخالفات في الوحدات المشمولة برقابة الجهاز وكيف يمكن معالجتها؟

– يمكن إيجاز أهم الأسباب التي تؤدي إلى تكرار المخالفات في الوحدات المشمولة برقابة الجهاز وتحديدها في عدة عوامل وفي مقدمتها ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في تلك الوحدات بالإضافة إلى عدم تفعيل إدارات الرقابة الداخلية بها ، أما العامل الثاني فيتعلق بجوانب القصور والثغرات والغموض في العديد من القوانين واللوائح المرتبطة بالجوانب المالية والإدارية وغياب المساءلة الإدارية والقانونية في تلك الوحدات.

أما العامل الثالث فهو التعامل السلبي من قبل المسؤولين في بعض الوحدات مع التقارير الرقابية للجهاز وما تتضمنه من توصيات ومعالجات دون العمل بها والاستفادة منها.

### تعاون ثنائي

● ما طبيعة العلاقة القائمة بينكم وبين الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول الشقيقة والصديقة؟

– في الحقيقة نحن نسعى دائما إلى تعزيز علاقات التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في العمل الرقابي سواء على المستوى الدولي (الأنتوساي) أو على المستوى القاري (الأسوساي) أو الاقليمي (المحتسب) وعلى الصعيد العربي (المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة) حيث شهدت الفترة الماضية مشاركة فاعلة من قبل الجهاز في اجتماعات وأعمال تلك المنظمات وبما يضمن تطوير علاقات العمل والاستفادة منها في مجال التدريب والتاهيل الفني لكادر الجهاز.

أيضا شهدت الفترة الماضية نموا ملحوظا في مشاريع التعاون الثنائي مع الدول الصديقة والهادفة إلى دعم وتطوير القدرات الفنية والتنظيمية سواء مع الجانب الألماني أو مع الجانب الياباني أو البريطاني والمملكة الهولندية العليا للمراجعة والمحكمة الفرنسية ومع البرنامج الإنمائي للامم المتحدة ومشاريع البنك الدولي ، ويأتي هذا النمو في علاقات التعاون والدعم الفني إنعكاسا لسياسة بلادنا المتميزة على الساحة الدولية.

### إعادة الهيكلة

● هل لكم من رؤية استراتيجية لتطوير العمل الرقابي مستقبلا؟

– نعم وفقا للرؤية الاستراتيجية للجهاز فإن أولويات المرحلة القادمة تركز على تطوير القدرات العظيمة والفنية للجهاز بما يكفل ممارسة الرقابة الشاملة وتعد أسس مهنية وبقدر عال من الكفاءة وتدعيم دوره في مكافحة الفساد وتجفيف منابعه ، كما ستمثل أولويات المرحلة القادمة في المهام التالية:

– البدء بتنفيذ استراتيجية تقييم الأداء.
– تنفيذ مشروع إعادة هيكلة الجهاز.
– إنجاز المهام الواردة في مصفوفة قضايا المال العام ومكافحة الفساد المالي والإداري.

## نسعى لتطوير القدرات التنظيمية والفنية وتنفيذ مشروع إعادة هيكلة الجهاز مستقبلاً

## ٢٧٦٦ مهمة رقابية نفذها الجهاز خلال العام الماضي

**تصوير/ عادل حويس**